التعامل مع نسخة المؤلف

أ. د. حسين نصار*

ليس شيئًا جديدًا أن أعلن أن الهدف الجوهرى من التحقيق هو الوصول إلى الصورة التى خرج عليها الكتاب من يد مؤلفه أول ما خرج . فإن تعذر ذلك ـ وهو إيذان بأول خُطى الإخفاق ـ فأقرب صورة إليها . والسبيل الأساسى إلى ذلك حسن قراءة المخطوط ، ودقة المقابلة على النسخ ، وشمول رصد الاختلافات .

قد يضاف إلى ذلك تيسير الاطلاع على الكتاب باتباع علامات الترقيم ونظم الطباعة ؛ وتيسير فهمه بالتعليق الذى يقربه من قارئ العصر الذى نحن فيه ؛ وتيسير الإفادة منه بالكشافات الدقيقة الشاملة التى تلحق به ؛ فأقول : كل ذلك حق ، ولكنه غير محتوم للهدف الجوهرى ، وإن التزمه محققو اليوم أو التزموا كثيرًا من عناصره ؛ لجذب القارئ المعاصر .

من أجل ذلك فرض العلماء القدامى على الرواة والعلماء المعاصرين الأمانة التى لا يتسلل إليها أى شىء من التهاون .

وكان من المظنون أننا إذا عثرنا على نسخة المؤلف من أى كتاب حُسم الأمر ، وما على المحقق إلا أن يلتزم بكل ما جاء فيه التزاما تاما ودقيقا . فإذا كان يريد التعليق على شىء فلديه الحواشى ، يستطيع أن يقول فيها ما شاء ، غير أن كثيرين نصحوا بعدم الإسراف فيها .

ومع ذلك فقد كان الأمر موضع جدل وخلاف .

ويحسن أن أبدأ بتعريف المراد بعبارة (نسخة المؤلف) ؛ فإنها لا تطلق على نوع معين من الكتب ، وإنما تشتمل ما يلى :

١ ـ الكتاب الذى دونه المؤلف بيده وخطه .

٢ ـ الكتاب الذى أشار المؤلف بتدوينه .

٣ ـ الكتاب الذى أملاه على أحد تلاميذه .

٤ ـ الكتاب الذى أجازه .

ويجب أن يكون فى الأنواع الثلاثة الأخيرة تعليقات بخط المؤلف تثبت حالتها .

(*) أستاذ الأدب العربى بجامعة القاهرة ، ومقرر اللجنة المشرفة على مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية .

ومع ذلك ، ليس الأمر بالبساطة التى يوحى بها هذا الكلام ؛ لأن من المؤلفين ـ المعلمين بخاصة ـ من كانوا يملون كتبهم على حلقات الدرس ، ويغيرون ما يلقون من سنة إلى أخرى . مثال ذلك كتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (محمد بن الحسن ٢٢٣ ـ ٣٢١/ ٨٣٨ ـ ٩٣٣) قال عنه النديم : مختلف النسخ ، كثير الزيادة والنقصان ؛ لأنه أملاه بفارس ، وأملاه ببغداد ، من حفظه . وقال : وآخر ما صح من النسخ نسخة أبى الفتح عبدالله بن أحمد النحوى ؛ لأنه كتبها من عدة نسخ ، وقرأها عليه .

ومن المؤلفين من أصدر نسختين : صغرى وكبرى من كتابه ، مثل : كتاب «النوادر» ليونس بن حبيب (٩٤ ـ ١٨٢/ ٧١٣ ـ ٧٩٨) ، و«سر صناعة الإعراب» لعثمان بن جنى (٣٩٢/ ١٠٠٢) ، ومن أصدر ثلاث نسخ ، مثل على بن أبى الفرج البصرى (٦٥٩/ ١٢٦١) فى حماسته البصرية .

ومن المؤلفين من عثرنا على مسودة كتابه ومبيضته ، ومن عثرنا على المسودة فقط ، أو أن القدر لم يمهل المؤلف ليبيض كتابه . وعرّف عبدالسلام هارون بالاثنين ، وبالطريق إلى تمييز كل منهما . فذكر أن المراد بالمسودة «النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية ، وأما المبيضة فهى التى سُوِّيت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس . ومن اليسير أن يعرف المحقق المسودة بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة ، واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشى الكتاب ، وأثر المحو والتغيير . . إلى أمثال ذلك .

وعلى الرغم أن كل هذه الأنواع وصلت إلينا من المؤلف ، وبخطه أحيانًا ، فإن التعامل معها يختلف .

فالنسخ المتغايرة التى تصل إلينا منها ، إن كانت متباينة تباينًا بعيدًا يدل على أن المؤلف أصدر أو أملى اثنتين مختلفتين ، كان واجب المحقق أن يحقق كل واحدة منفصلة عن الأخرى ، وإن انتفع بها فى التحقيق انتفاعه بالمصادر الأخرى .

وإذا وصلت إلينا مبيضة الكتاب ومسودته معا ، اتخذنا من المبيضة أُمًا للتحقيق لا نحيد عنها . ويستعان بالمسودة لتوثيق قراءتنا وتصحيحها .

وإذا وصلت المسودة فقط ، يقول عبدالسلام هارون : «ومسودة المؤلف ـ إن ورد نص تاريخى على أنه لم يخرج غيرها ـ كانت هى الأصل الأول [الأم] ، مثال ذلك ما ذكره ابن النديم [محمد بن إسحاق ٤٣٨/ ١٠٤٧] من أن ابن دريد صنع كتاب « أدب الكاتب» على

مثال كتاب ابن قتيبة [عبدالله بن مسلم ٢١٣ ـ ٢٧٦/ ٨٢٨ ـ ٨٨٩] ، ولم يجرده من المسودة . وإن لم يرد نص كانت فى مرتبة النصوص الأولى ، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبها»[١] .

وقال د . شوقى ضيف : «لا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه عدل عنها ، وأدخل عليها زيادات مختلفة . وكذلك إذا كثرت فيها الخروم ، أو كثر المحو والتآكل . وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه»[٢] .

وأرى أننا ـ إذا لم تصل إلا المسودة ـ وجب اتخاذها أُما للتحقيق ، والالتزام بها ، مهما كانت حالتها إلا إذا تعذرت قراءتها ، وسواء أكان هناك خبر أن المؤلف بيض كتابه أم لم يكن .

ولكن ما مدى الالتزام بنسخة المؤلف ، وهل يختلف الالتزام بالمبيضة عنه بالمسودة ؟

أما المسلمون الأولون فقد التزموا بنسخة المؤلف (أو روايته) التزامًا تامًا ما دامت صحيحة . ثم وقع الاختلاف بينهم إذا وقع فيها لحن أو تحريف .

فذهب جماعة إلى الإبقاء على الخطأ ، ونقل الكتاب أو الرواية كما وصل إلينا ، مثل محمد بن سيرين (٣٣ ـ ١١٠/ ٦٥٣ ـ ٧٢٩) ، وأبى معمر عبدالله بن سخبرة ، وثعلب (أحمد بن يحيى ٢٠٠ ـ ٢٩١/ ٨١٦ ـ ٩٠٤)[٣] .

رُوى أنه قُرئ على ثعلب ـ من كتاب بخط ابن الأعرابى ـ خطأ ، فرده . فقيل : أفنغيره؟ فقال : دعوه ليكون عذرا لمن أخطأ[٤] .

وذهب القاضى عياض بن موسى (٤٧٦ ـ ٥٤٤/ ١٠٨٣ ـ ١١٤٩) إلى أن هذا مسلك الكثيرين . قال : الذى عليه استمر عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها فى كتبهم ، حتى فى أحرف من القرآن ، استمرت الرواية فيها فى الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها ، ومن غير أن يجىء ذلك فى الشواذ . ومن ذلك ما وقع فى الصحيحين والموطأ وغيرها . لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها هذا عند السماع والقراءة ، وفى حواشى الكتب ، مع تقريرهم ما فى الأصول على ما بلغهم[٥] .

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ، ٢٦ .
(٢) البحث الأدبى ، ١٧٦ .
(٣) مقدمة ابن الصلاح ، ٣٣٨ . ابن كثير ، ١٢٢ . هارون ، ٤٠ .
(٤) عبدالمجيد دياب : تحقيق التراث العربى ، ٢٢٢ .
(٥) مقدمة ابن الصلاح ، ٣٣٩ .

وذهب المستشرق الألمانى برجستراسر إلى أنه لا يجوز تصحيح الأخطاء النحوية التى وقع فيها المؤلفون ، أو إضافة شىء إلى مقتبساته اعتمادا على الأصل الذى اقتبس منه ، وطبق ذلك على الآيات القرآنية أيضا[١] .

وذهب كثيرون إلى تغيير ألوان من الخطأ وقعت فى النص ، أذكر منهم عامر ابن شراحيل الشعبى (١٩ ـ ١٠٣/ ٦٤٠ ـ ٧٢١) ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر (٣٧ ـ ١٠٧/ ٦٥٧ ـ ٧٢٥) ، وعطاء بن أسلم (٢٧ ـ ١١٤/ ٦٤٧ ـ ٧٣٢) ، ومحمد بن على بن الحسين (٥٧ ـ ١١٤/ ٦٧٦ ـ ٧٣٢) ، الذين روى سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى (٧٢٤ ـ ٨٠٥/ ١٣٢٤ ـ ١٤٠٣) أنهم سئلوا عن الرجل يحدث بالحديث فيلحن : أأُحدث كما سمعت أو أعربه؟ فقالوا : لا ، بل أَعربْه[٢] .

ووضع ابن الصلاح (عثمان بن عبدالرحمن ٥٧٧ ـ ٦٤٣/ ١١٨١ ـ ١٢٤٥) عبدالرحمن ابن عمرو الأوزاعى (٨٨ ـ ١٥٧/ ٧٠٧ ـ ٧٧٤) ، وعبدالله بن المبارك (١١٨ ـ ١٨١/ ٧٣٦ ـ ٧٩٧) وغيرهما فيمن رأى تغيير الخطأ وإصلاحه ، وروايته على الصواب[٣] .

وذكر د . عبدالمجيد دياب أن الأوزاعى سئل عن رجل يسمع حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفيه لحن : أيقيمه؟ فقال : نعم ، إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يلحن[٤] .

وروى ابن الصلاح أن النضر بن شميل (١٢٢ ـ ٢٠٣/ ٧٤٠ ـ ٨١٩) قال : جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة ؛ وأن عبدالملك بن قريب الأصمعى (١٢٢ ـ ٢١٦/ ٧٤٠ ـ ٨٣١) قال : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل فى جملة قول النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ «من كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» ؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن ؛ فمهما رويتَ عنه ولحنت فيه ، كذبتَ عليه[٥] .

وذكر عبدالله بن أحمد بن حنبل أن أباه (١٦٤ ـ ٢٤١/ ٧٨٠ ـ ٨٥٥) كان إذا مر بأى لحن فاحش غَيَّره ، وإذا كان لحنا سهلا تركه[٦] .

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، ٤٣ ، ٨٤ .
(٢) محاسن الاصطلاح ، ٣٣٨ .
(٣) مقدمته ، ٣٣٨ . ابن كثير ، ١٢٢ . هارون ، ٤٠ .
(٤) تحقيق التراث العربى ، ٢٢٢ .
(٥) مقدمته ، ٣٣٧ .
(٦) ابن الصلاح ، ٣٣٩ ، وهامش ٣٣٨ . ابن كثير ، ١٢٢ . هارون ، ٤٠ .

ورووا أن ابن بطال (على بن خلف ٤٤٩/ ١٠٥٧) روى أن أحمد بن على النسائى (٢١٥ ـ ٣٠٣/ ٨٣٠ ـ ٩١٥) قال : لا يغير ما وجد فى لغة ، وما لم يوجد فى كلام العرب يغير ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن[١] .

وذكر القاضى عياض أن هشام بن أحمد الوقشى (٤٠٨ ـ ٤٨٩/ ١٠١٧ ـ ١٠٩٦) ممن جسر على تغيير الكتب وإصلاحها كثيرًا ؛ اعتمادًا على كثرة مطالعته وافتنانه ، وثقوب فهمه ، وحدة ذهنه . ثم وصمه بأنه غلط فى أشياء من ذلك ، هو وغيره ممن سلك مسلكه[٢] . وحبذ التمسك بالأصل وقال : الأولى سد باب التغيير والإصلاح ؛ لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن . ووصف طريق المتمسكين بأنه أسلم مع التبيين . فيذكر ذلك عند السماع ـ كما وقع ـ ثم يذكر وجه صوابه : إما من جهة العربية وإما من جهة الرواية . وإن شاء قرأه أولا على الصواب ثم قال : وقع عند شيخنا أو فى روايتنا أو من طريق فلان : كذا وكذا . وهذا أولى من الأول ؛ كيلا يتقول على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما لم يقل[٣] .

وذهب ابن الصلاح إلى أنه ينبغى للمحدث أن لا يروى حديثه بقراءة لحّان أو مصحِّف ، وحقٌّ على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شَيْن اللحن والتصحيف ومعرتهما . ووصف الالتزام بالأصل المخطئ بأنه غلو فى مذهب اتّباع اللفظ ، والمنع من الرواية بالمعنى . ووصف مذهب المغيرين بأنه مذهب المحصِّلين والعلماء من المحدِّثين ، والقول به ـ فى اللحن الذى لا يختلف به المعنى وأمثاله ـ لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى ، وقد سبق أنه قول الأكثرين .

وأما إصلاح ذلك وتغييره فى كتابه وأصله ، فالصواب تركه ، وتقرير ما وقع فى الأصل على ما هو فيه ، مع التضبيب عليه ، وبيان الصواب خارجا فى الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة . . .

وكثيرًا ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ ـ وربما غيروه ـ صوابًا ذا وجه صحيح ، وإن خَفِى واستُغرب ، لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها[٤] .

---

(١) ابن الصلاح : هامش ٣٣٨ . عبدالمجيد دياب ، ٢٢٢ .
(٢) ابن الصلاح ، ٣٣٩ . ابن كثير ، ١٢٢ .
(٣) ابن الصلاح ، ٣٤٠ .
(٤) مقدمته ، ٣٣٧ ـ ٩ . هارون ، ٤٠ .

ففرق بين ما هو مدون فى كتاب ، وما هو مروى شفاها ، وأوجب الالتزام بالمدون دون تغيير ، وأوجب التغيير فى المروى ، فى الأخطاء اللغوية والتصحيف .

وصرح عبدالسلام هارون بأن التحقيق معناه أن يؤدى الكتاب أداء صادقًا كما وضعه مؤلفه ، كما وكيفا بقدر الإمكان .

فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منه ، أو نُحلّ كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ؛ أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ فى هذه النسبة ، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ، ويحل محله الصواب ؛ أو أن يخطئ فى عبارة خطأ نحويا دقيقا[1] ، فيصحح خطأه فى ذلك ؛ أو أن يوجز عبارته إيجازا مخلا ، فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال .

ليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا ، وإنما هو أمانة الأداء التى تقتضيها أمانة التاريخ . فإن متن الكتاب حَكَم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئته ، وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها ؛ كما أن ذلك الضرب عدوان على حق المؤلف الذى له ـ وحده ـ حق التبديل والتغيير .

وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة ، فأَجْدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل ، وليدَعْه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر .

إن التحقيق نتاج خلقى ، لا يقوى عليه إلا من وُهب خَلَّتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ما هما .

وعلى الرغم من هذا الالتزام الشديد ، اضطر أن يتخلى عنه فى آيات القرآن . قال : أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير دينى ، لابد أن توضع فى نصابها . . . فإن التزمّت فى إبقاء النص القرآنى المحرف فى الصلب ـ كما هو ـ فيه مزلة للأقدام ، فإن خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئا ، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر . . .

---

(١) الحق أن وجود هذا الوصف هنا مشكل . فما موقف هارون من الخطأ غير الدقيق ، هل يبيح تصويبه؟ إنه لم يصرح لنا بشىء ، غير أن العبارة يبدو أنها تبيح التصويب .

وأما نصوص الحديث فإن تعدد روايات الحديث تدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلف أمانة روايته ، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك ، ولندعْ للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها[١] .

يتضح من هذا أن جميع من كتبوا عن التحقيق ـ قدامى ومحدثين ، عربا ومستشرقين ـ أجمعوا على وجوب الالتزام بنص المؤلف ، وعدم إجراء أى تغيير .

وإنما وقع الخلاف بينهم إذا وقع خطأ فى آيات قرآنية وأحاديث نبوية . فهى نصوص لها قداسة ، لا يتحمل أكثر المسلمين رؤية سلامتها منتهكة ، فأجازوا التغيير فيها وحدها . أما غيرها من النصوص فلم يبيحوا فيها ذاك . ومع ذلك ، رأينا عبدالسلام هارون يفرق بين الآيات والأحاديث فى التعامل .

وقصروا الأخطاء التى أباحوا فيها التغيير على اللحن (أى الخطأ النحوى واللغوى) ، والتحريف .

أما تغيير أخطاء المعلومات الواردة فى النص بغية تصحيحها ، وتغيير الأسلوب بغية التحسين والتزيين ، فأمر مرفوض رفضًا باتًا .

*

ولكن مراقبتى لنفسى إذ أكتب ما أكتب من مقالات تجعلنى أعيد النظر فيما قيل سابقا . فعندما أعود إلى المسودة أجد نفسى نسيت كلمات تامة ، وكتبت نصف الكلمة الأولى وتركت النصف الثانى مثل (مصا) من (مصابيح) ، وأهملت إعراب ما لا يهمله صبى فى السنوات الأولى من تعليمه .

وتحت سيطرة هذه النتيجة خضتُ تجربتين فى تحقيق كتابين حصلت على نسخ بخط مؤلفيهما ؛ أما الأول والأكثر إقناعا والأقل إثارة للخلاف ، فهو «معجم تيمور الكبير فى الألفاظ العامية» لأحمد تيمور باشا . فقد تبين أن النسخة التى حصلت عليها مسودة دون أدنى شك ، وأن المؤلف لم يجد فسحة من الوقت لتبييض الكتاب .

ولما كان المؤلف نهج على أن يدون ما يريد تدوينه فى الصفحة اليمنى ، ويترك اليسرى فارغة . واعتاد أن يطالع فى كتب ، فكلما وجد معلومة تتصل بالعامية المصرية ، دونها فى الصفحة اليمنى التى كان قد خصص فيها مكانا لكل مدخل لغوى تبعًا لترتيبه فى الألفباء ؛

---

(١) تحقيق النصوص ، ٣٨ ـ ٤٠ ، ٦١ . نغش ، ٣٢ .

ولذلك جاءت المداخل مرتبة فى الورود . ولكن المادة العلمية داخلها جاءت متناثرة ، ومكررة أحيانا . فكانت فى حاجة إلى من يرتبها ؛ ليجعلها مماثلة للمداخل المعتادة فى المعاجم اللغوية ، وصالحة للقراءة النافعة .

وفى كثير من الأحيان واصل القراءة فحصل على مداخل جديدة ، ومعلومات لم يوردها فى مداخلها ، فاستدرك ذلك كله فى الصفحات اليسرى .

ولذلك رأيت المداخل فى حاجة إلى إعادة ترتيب ورودها ، فرتبتها ، ورأيت المعلومات فى داخل المداخل فى حاجة إلى إعادة تنظيم ، اضطرنى إلى شىء من الحذف والعطف ، ففعلت دون أن أضيف شيئا من عندى غير أدوات العطف فى أحايين قليلة . وسميت ما فعلت «إعدادًا وتحقيقًا» . ولم أشعر أننى أخون أمانة الكتاب ، بل أومن أننى خلقت من الأمشاج التى تركها تيمور باشا كتابا سويا .

وكانت التجربة الثانية فى «النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة» لابن سعيد (على ابن موسى المغربى (٦١٠ ـ ٦٨٥/ ١٢١٤ ـ ١٢٨٦) . فقد تبين من الإشارات المتعددة ، والاقتباسات المختلفة أن المؤلف أخرج ـ على الأقل ـ نسختين ، وأن النسخة التى بين يدى هى الأولى ، وإن كان إهداؤه إياها لابن العديم (كمال الدين عمر بن أحمد ٥٨٨ ـ ٦٦٠/ ١١٩٢ ـ ١١٦٢) يدل على أنه كان يعدها مبيضة . ولكن إصلاحه بعض العنوانات فيها ، وعدم ذكر السجعة المطلوبة ـ كما فى (شلوبينة) و(لوشة) ـ وتركه بياضا أحيانا ، وأخطاءه بعامل السرعة ، وتنبيهه على حذف تراجم كان قد كتبها[1] ـ كل ذلك يدل على أنها لم تأخذ شكلها النهائى .

وقد عثرت فى الكتاب على أخطاء كثيرة ، تركتها كما هى ، ونبهت عليها فى التعليقات . ولكننى وجدت أخطاء أخرى كل الظروف تدعو إلى تغييرها ، وإلا شاهت صورة الكتاب ، ففعلت . أمثل لذلك بما يلى :

ـ ص ٢٥ : فى الأصل : (وعندما يقبل المسافر عليها يرى أسوارا سودا كدرا) ، ولا تتسق العبارة ، فإما أن تكون (أسوارا سودا كدرة) ، أو (سورا أسود كدرا) ، وهى رواية خطط المقريزى[2] .

---

(١) النجوم الزاهرة ، ١٥ ، ٢٢٦ ـ ٧ .

(٢) النجوم الزاهرة ، ٢٥ . وانظر ٥٦/ ٣ ، ١٠٤/ ٢ ، ٢٣٠/ الأخير ، ١/٢٤١ ، ٣/٢٨٥ ، ٣٨٥/ الأخير .

ـ ص ٥٥ : فيه : حسن بن عمار بن حسن (الكلبى) ، وصوابه (الكندى) ، ورأيت أنه هفوة قلم[١] .

ولذلك أرى أن واجب المحافظة على نسخة المؤلف يجب أن يحترم ، وأن المحقق الخبير قد يرى الخروج على هذا الواجب فى أمور محدودة ، وأن الهدف الوحيد الذى يتوخاه فى هذا الخروج يجب أن يكون إقامة النص ، ولا شىء آخر ، وأن كل كتاب هو الذى يفرض الأمور التى يمكن الخروج من أجلها .

(١) النجـــوم الزاهرة ، ٥٥ . وانظر ١١٨/ ١٥ ، ١١٩/ ٢ ، ١٢٣/ ٣ ، ٨ ، ١٣٠/ ١١ ، ١٣٦/ ١٠ ، ١٥٠/٥ ، ٨ ، ١٥٧/ ٨ ، ١٧٤/٢ ، ٢٤٢/ ٩ ، ٢٤٣/ ٣ ، ٢٥٤/ ١٣ ، ٢٦٦/ ٢ ، ٢٧١/ ٣ ، ٢٧٥/ ١٤ ، ٢٧٧/ الأخير ، ٣١٧/ ١٥ ، ٣١٨/ ١٠ ، ٣٣٠/٦ ، ١٥ .

المراجع

١ ـ ابن الصلاح : مقدمته ـ تحقيق د . عائشة عبدالرحمن ـ مصر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مطبوعات مركز تحقيق التراث ـ ١٩٧٦ .

٢ ـ برجستراس : أصول نقد النصوص ونشر الكتب ـ إعداد وتقديم د . محمد حمدى البكرى ـ السعودية ـ الرياض ـ دار المريخ للنشر ـ ١٩٨٢ .

٣ ـ البلقينى : محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح ـ تحقيق د . عائشة عبدالرحمن ـ مع مقدمة ابن الصلاح .

٤ ـ دياب ، عبدالمجيد : تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره ـ مصر ـ دار المعارف ـ ١٩٩٣ .

٥ ـ شاكر ، أحمد محمد : الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحفاظ ابن كثير ـ القاهرة ـ دار التراث ـ ط٣ ـ ١٩٧٩ .

٦ ـ ضيف ، شوقى : البحث الأدبى ـ مصر ـ دار المعارف ـ ١٩٧٢ .

٧ ـ القيسى ، نورى حمودى ، و سامى مكى العانى : منهج تحقيق النصوص ونشرها ـ بغداد ـ مطبعة المعارف ـ ١٩٧٥ .

٨ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : أسس تحقيق التراث العربى ومناهجه ـ منشورات معهد المخطوطات العربية ـ ط١ ـ الكويت ١٩٨٥ .

٩ ـ نغش ، محمد : كيف تكتب بحثًا أو تحقق نصًا ـ ط٢ ـ مطبعة سعدى وشندى ـ القاهرة ١٣٠٤هـ/١٩٨٣م .

١٠ ـ هارون ، عبدالسلام : تحقيق النصوص ونشرها ـ القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ ١٩٥٤ .